



تقييم مساهمة الاستثمار الخاص في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2023 *Evaluation of the contribution of private investment to employment in Algeria during the period 2000-2023*

ديدوح شكرية

بوعبسة سومية*

مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي،

مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي،

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

الجزائر

الجزائر

dchoukria@yahoo.fr

soumia.bouabssa@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2025/04/27

تاريخ القبول: 2025/03/31

تاريخ الإرسال: 2025/02/12

ملخص:

عرفت الجزائر تطورات تنظيمية وتشريعية مختلفة منذ الاستقلال لتشجيع الاستثمار الخاص وضمان مشاركته الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي توفير مناصب شغل جديدة ودائمة. لقد حاولنا في هذه الدراسة الربط بين الاستثمار الخاص والتشغيل ومعرفة مدى تأثير العلاقة بينهما وذلك من خلال معرفة مدى مساهمة الاستثمار الخاص في خلق مناصب الشغل في بلادنا خلال الفترة 2000-2023، وبعد التطرق إلى دراسة واقع التشغيل في الجزائر وعلاقته بالاستثمار الخاص (محلي كان أو أجنبي)، وكذا بعد حساب الإنتاجية الحدية للاستثمار الخاص وجدنا أن الاستثمار الخاص يساهم في التشغيل بشكل فعال خاصة في قطاع التجارة والخدمات والتي تعتبر قطاعات غير منتجة للقيمة المضافة، وتبقى مساهمته في القطاعات المنتجة: زراعة، صناعة محتشمة لاستحواد القطاع العام عليها. كما توصلت الدراسة إلى أن إنتاجية الاستثمار الخاص تبقى ضعيفة مقارنة بالدعم المقدم له لضمان مشاركته الفعالة في التنمية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الخاص، التشغيل، الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي، الإنتاجية الحدية، الجزائر.

Abstract:

Algeria has known various regulatory and legislative endeavors since independence to encourage private investment and participated in the economic development process and thus provide new successful jobs. In this study, we tried to study the joint between private investment and employment and to know the extent of the impact of the different ratios by knowing the extent of the contribution of private investment to job creation in our country during the period 2000-2023, and after learning about the study of real work in Algeria and its relationship to private investment (local or secondary), and three after calculating their investment elements that private investment in employment effectively especially in the trade sector which is considered a winter not productive of value in addition to, and remains a contribution to the productive day: agriculture, industry modest not included in the public sector. The study also concluded that the productivity of private investment remains weak compared to the support it indicated and participated in development.

Key Words: Private investment, employment, local investment, foreign investment, deletion, Algeria.

JEL Classification: E24, O16, C23

*مرسل المقال: بوعبسة سومية (soumia.bouabssa@univ-tlemcen.dz)



المقدمة:

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية في وقتنا الحالي اهتماماً بـلغاً بالاستثمار الخاص فهو يمثل حجر الزاوية في أي عملية تنموية وذلك نظراً لدوره الفعال الذي يؤديه موازنة مع القطاع العام. ويعتبر الاستثمار الخاص من أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمساهمة في تطور مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال رفع طاقاتها الإنتاجية بزيادة تراكم رأس المال الحقيقي فينعكس إيجاباً على آدائها، كما أن للاستثمار الخاص دور كبير في تنويع مصادر الدخل والتنويع الاقتصادي وكذا النمو المستديم، كما يعمل على تقليص حجم المخاطر المتعلقة بانخفاض حجم صادرات النفط ويساهم في تعدد السلع المصدرة ما يؤدي إلى كفاية الطلب المحلي من مختلف السلع المنتجة، كما يساعد على التخفيف من حدة البطالة بتوفير وخلق مناصب شغل للشباب البطال.

تسعى الجزائر على غرار الدول من خلال مخططاتها التنموية لتهيئة مناخ استثمار مناسب للاستثمارات الخاصة سواء المحلية منها أو الأجنبية، وذلك بانتهاج سياسات متعددة وتطوير الأنظمة والتشريعات لتحسين بيئة الاستثمار بفتح المجال أمام الاستثمار الخاص بتوظيف موارده للاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة، وضمان مساهمتها الفعالة في التشغيل والحد من البطالة.

ومن خلال ما سبق تتمثل إشكالية بحثنا في: **ما مدى مساهمة الاستثمار الخاص في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2023؟**

ولمعالجة هذا الإشكال نطرح الفرضيتين التاليتين:

- "يساهم الاستثمار الخاص (محلياً أو أجنبياً) في خلق مناصب الشغل في الجزائر".
- سياسات التشغيل المطبقة في الجزائر غير فعالة في مواجهة مشكلة البطالة لعدم تركيزها على الاستثمار الخاص.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في تقييم مساهمة الاستثمار الخاص في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2023 بالتطرق إلى سياسة التشغيل وإنتاجية الاستثمار الخاص، كما يراعي البحث ضرورة الاهتمام بالاستثمار الخاص كعنصر فعال في الاقتصاد الوطني.

خطة البحث: ولدراسة هذا الإشكال تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية:

- المحور الأول: الإطار العام للاستثمار الخاص ودوره في التشغيل.
- المحور الثاني: سياسة التشغيل في الجزائر.
- المحور الثالث: مساهمة الاستثمار الخاص في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2023.



I. الإطار العام للاستثمار الخاص ودوره في التشغيل:

لقد حظي الاستثمار الخاص باهتمام بالغ من طرف الباحثين الاقتصاديين والمنظمات الدولية وذلك لما يعود به من منافع على الاقتصاد الوطني في تحقيق التنمية الاقتصادية وتنمية الخبرات والمهارات من خلال الاستفادة من اليد العاملة المؤهلة واستخدامه للتكنولوجيا الحديثة ما يساهم في توفير مناصب الشغل ومحاربة البطالة.

1. تعريف الاستثمار الخاص وأهميته:

يعتمد الاستثمار الخاص على أنواع الاستثمار وأهم الأمور في عملية التنمية التي تسمح له بالعمل والعودة إلى الاقتصاد الوطني، ويستجيب الاستثمار لإدارة عملية التنمية بأكملها. هناك عدة تعريف للاستثمار الخاص نذكر منها ما يلي: "هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة لفترة زمنية معينة أخرى بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه في القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك النقص المتوقع في قوتها الشرائية بفعل عامل التضخم، بالإضافة إلى توفير عائد معقول يتناسب مع عنصر المخاطرة المتمثلة باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات" (برقوق، 2016).

"هو التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي (شقيري، 2016).

وبالتالي فالاستثمار الخاص هو نشاط جماعي أو فردي يتمثل في التضحية والتخلي عن الموارد والأموال الحالية بهدف الحصول على عوائد وأرباح أكثر في المستقبل.

2. العوامل المؤثرة على الاستثمار الخاص وأهميته:

لتحقيق الاستثمار لابد من تحليل ودراسة عدة عوامل محيطة بالمناخ الاستثماري سواء أكانت داخلية أو خارجية وذلك للحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة ونموها تتمثل في (دعبابو، 2023):

الجدول رقم (01): العوامل المؤثرة على الاستثمار الخاص وأهميته.

أهمية الاستثمار الخاص	العوامل المؤثرة
تتضح أهمية الاستثمار الخاص بالنسبة للفرد من خلال تحليل دوافع وأهداف الأفراد في الاستثمار وإدارة المخاطر، فعلى المستوى الوطني يترجم الاستثمار إلى زيادة الدخل القومي للبلاد، وخلق فرص عمل جديدة، ودعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يساهم الاستثمار في زيادة الإنتاج، ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات إذا ارتبط بالاستثمارات الموجهة للتصدير.	- الاستقرار السياسي: يعتبر استقرار النظام السياسي من أهم العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا، ويتحدد هذا الاستقرار بالديمقراطية. - سياسات اقتصادية مناسبة يجب أن تتسم بالوضوح والاستقرار والانسجام مع القوانين والتشريعات المختلفة المعمول بها، وذلك لتلبية احتياجات الإنتاج بأسعار تنافسية من جهة وضمان الطلب السوقي والفعال على تدفق المنتجات من جهة أخرى. - توفير البنية الأساسية المناسبة للاستثمار، والتي تعتبر من أهم العوامل المطلوبة في الوقت الحاضر، وخاصة عندما



	يتعلق الأمر بالاستثمار الأجنبي المباشر. - الدخل القومي ومعدل التضخم: يؤثر كل من الدخل القومي ومعدل التضخم على الاستثمار الخاص في الأعمال التجارية من خلال خفض القدرة الشرائية للنقود، مما يؤثر بدوره على القيمة الحقيقية لرأس المال المستثمر، وبالتالي تقليل الرغبة في الاستثمار.
--	---

المصدر: عبايو الطيب، سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1990-2021 مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19/ العدد 31، الجزائر، 2023، ص 100-101.

الاستثمار الخاص هو استثمار القطاع الخاص الذي تطور من مشروع فردي أو عائلي يقتصر استثماره على نشاط محدود نحو شركات أو مؤسسات تجمع عددا معيناً من المستثمرين من طبقات اجتماعية مختلفة يستثمرون مدخراهم في مشاريع إنتاجية وخدمية مختلفة. الاستثمار الخاص يمكن أن يكون محليا أو أجنبيا. (ماجد، 2010).

3. تعريف و أهداف الاستثمار المحلي:

هو عبارة عن جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة كالعقارات والأوراق والذهب والمشروعات التجارية... إلخ (رمضان، 2007). كما تعتبر الاستثمارات المحلية شاملة لكل الفرص المتاحة في السوق المحلية، بغض النظر عن الأداة المستخدمة. وبالتالي، فإن كل الأموال التي يستثمرها المقيمون على الأراضي الوطنية، سواء كانت مؤسسية أو خاصة، وبغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة، العقارات، الأوراق المالية، الذهب، العملات الأجنبية، تعتبر استثمارات محلية. (بن جدو، 2024)

وتختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقود عملية الاستثمار، فمثلاً تحقيق منفعة عامة لصالح الصالح العام، كما هو الحال في المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة، مثل إنشاء المدارس والمستشفيات، كما قد يكون لعملية الاستثمار أهداف أخرى، منها:

- الحصول على عائد مرضي يسمح باستمرار المشروع الاستثماري.
- الحفاظ على القيمة الحقيقية للمال.
- العمل بشكل مستمر على زيادة وتنمية العائد على الاستثمار.
- توفير مستوى مناسب من السيولة لضمان تغطية احتياجات العمليات التجارية وكذلك عملية الإنتاج للمشروع الاستثماري (قاسم، 2009).

وبالتالي فالاستثمارات المحلية تشمل جميع المبادرات الفردية على مستوى السوق المحلية داخل التراب الوطني.

4. تعريف الاستثمار الأجنبي:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "استثمار الأموال الأجنبية (غير المحلية) في أصول رأس المال الثابت في بلد معين. وعادة ما تكون مدة الاستثمار طويلة الأجل وتعكس اهتمام المستثمر بدولة أخرى. وله الحق في إدارة أصوله



والتحكم فيها من بلده الأجنبي أو من بلد إقامته، سواء كان هذا المستثمر فرداً أو شركة أو مؤسسة". (قطاف، 2022).

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) سنة 2017 "الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد ويعكس مصلحة دائمة، وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد مال المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية)" (طير، 2020).

وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي هو كل نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في بلد آخر غير بلده (المضيف)، وتعود ملكيته وإدارته لهذا النشاط بحسب ما يملك من رأس مال فيه، وخلال ذلك بنقل وتحويل خبراته التقنية والفنية إلى ذلك البلد.

5. العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي:

هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي، أي هناك أثر للاستثمار الأجنبي على الاستثمار المحلي ويختلف هذا الأثر، فقد يكون تكميلياً من خلال المنافسة والتقليد ونقل التكنولوجيا فيؤدي إلى تفعيل الاستثمار المحلي من خلال خلق مناصب عمل وخلق فرص استثمارية جديدة وذلك بالاستفادة من مستلزمات الإنتاج من مواد خام ومنتجات نصف مصنعة، وهذا ما يعرف بالتكامل الرأسي والأفقي بين المستثمر الأجنبي والمستثمرين المحليين، فهذا الاتصال والاحتكاك بين العملاء إلى التقدم الفني والتقني للشركات المحلية ما يساهم في تحسين منتجاتها، ومن جهة أخرى قد يكون هذا الأثر إحلاليًا سلبيًا وذلك بخروج المؤسسات المحلية من السوق لعدم قدرتها على المنافسة والصمود أمام الشركات الأجنبية لمهاراتها العالية في إنتاج وتسويق منتجاتها ذات الجودة والعلامات التجارية والتكنولوجيا المتطورة فتخرج المؤسسات المحلية من السوق ما يؤدي إلى تراجع الاستثمار المحلي. كما أن للاستثمار الأجنبي أثر غير مرغوب فيه في حالة دخوله بشكل مفرط إلى البلد، ما يؤدي للطلب على العملة المحلية فزيادة سعر صرفها وبالتالي التأثير على القدرة التنافسية للسلع المحلية فيصبح سعرها أعلى في السوق المحلية مقارنة بالخارج وبالتالي التأثير على تصديرها. وحسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2001 الشركات الأجنبية يمكنها تحفيز الاستثمار المحلي في حالة توفر عوامل ومقومات أساسية في الدولة المضيفة وذلك من خلال المنافسة الفعالة ونقل تقنيات التكنولوجيا للشركات المحلية، كما يمكن للمستثمر الأجنبي من تقديم المساعدة فيما يتعلق بطرق التسيير الحديثة للشركات المحلية ما يساهم في زيادة كفاءتها ورفع مردوديتها الإنتاجية (بوعراب، 2020). وفي الأخير يختلف هذا الأثر من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى وفي نفس الدولة فقد يكون تكميلياً وقد يكون محايلاً وذلك حسب طبيعة المناخ الاستثماري السائد في ملك الدولة.

6. مساهمة الاستثمار الخاص في التشغيل:

لقد أكدت العديد من الدراسات على دور الاستثمار الخاص ومساهمته الفعالة في خلق فرص العمل، حيث يساعد تطوير القطاع الخاص على خلق نمو اقتصادي سريع ومستدام. وتنعكس مساهمة الاستثمار الخاص في النمو



الاقتصادي على العديد من الفوائد التي تساهم في تحقيق الهدف الاجتماعي، مثل الحد من الفقر والبطالة، والتي تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه صناع القرار في البلدان النامية. ويتجلى الحد من الفقر في القدرة على توفير فرص العمل من خلال المؤسسات والمشاريع، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، حيث تعتبر المحرك الرئيسي لخلق فرص العمل وزيادة الدخل، مما يساعد على الخروج من دائرة الفقر. (عديسة، 2020).

II. سياسة التشغيل في الجزائر:

1. تعريف التشغيل:

للتشغيل مفهومان أحدهما تقليدي ويعني: تمكين الشخص من الحصول على عمل ومزاولة مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على مستوى معين من التدريب والتأهيل والتعليم، أما المفهوم الحديث فيرى أن التشغيل لا يعني العمل فقط بل يشمل استمرارية العمل ويعطيه الحق في المشاركة والتمثيل في مختلف المنظمات والحق في الضمان الاجتماعي وله الحق في رفع مستوى مؤهلاته من خلال التدريب والتقاعد وفق الشروط التي يحددها القانون، وبذلك يكون التشغيل مطابقاً للتشغيل ويؤدي بالضرورة إلى مفهوم الموارد البشرية والقوى العاملة. (سعيد، 2011). وحسب منظمة العمل الدولية: "يكون الشخص قابلاً للتشغيل عندما يمكنه الحصول على منصب شغل، فيحافظ عليه ويتطور في عمله ويتكيف مع التغيير، ثم يتحصل على منصب عمل آخر إذا كان يرغب في ذلك أو تم تسريحه" (زرواتي، 2017). إذن فالتشغيل هو حق الحصول على منصب عمل دائم، يعطى له الحق برفع مستوى مؤهلاته بالتدريب والتكوين والحق في الضمان الاجتماعي.

2. تعريف سياسة التشغيل:

"هي عبارة عن مجموعة من التدابير التي تتخذها السلطات العامة بعد تحليل سوق العمل وأسباب البطالة، بهدف خلق فرص عمل جديدة. وتتدخل الحكومة بعد تدهور سوق العمل كمياً أو نوعياً بهدف تنظيم أو تخفيف معدل البطالة المرتفع والاختلالات المرتبطة به." ولها ثلاثة أبعاد رئيسية وهي:

- **البعد الاقتصادي:** والذي يؤكد على القدرات البشرية المؤهلة التي تساهم في خلق الثروة الاقتصادية من خلال توظيفها في مختلف المجالات مما يسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- **البعد الاجتماعي:** والذي يؤكد على ضرورة القضاء على البطالة والآفات الاجتماعية المختلفة ومكافحة الهجرة والعمل على تحسين مستوى معيشة الأفراد.

- **البعد السياسي:** والذي يهدف إلى ضمان الاستقرار السياسي والأمني للبلاد. (عدالة، 2022).

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سياسة التشغيل بأنها "مجموعة الوسائل المعتمدة لمنح الجميع الحق في العمل وتكثيف القوى العاملة مع احتياجات الإنتاج".

تشكل سياسة التشغيل نظاماً من الإجراءات النوعية التي يكون هدفها سوق العمل. تؤثر هذه الإجراءات على الطلب من جهة والعرض من جهة أخرى، ويمكن التأثير على كلا الجانبين معاً (زايدي، 2019/2018).



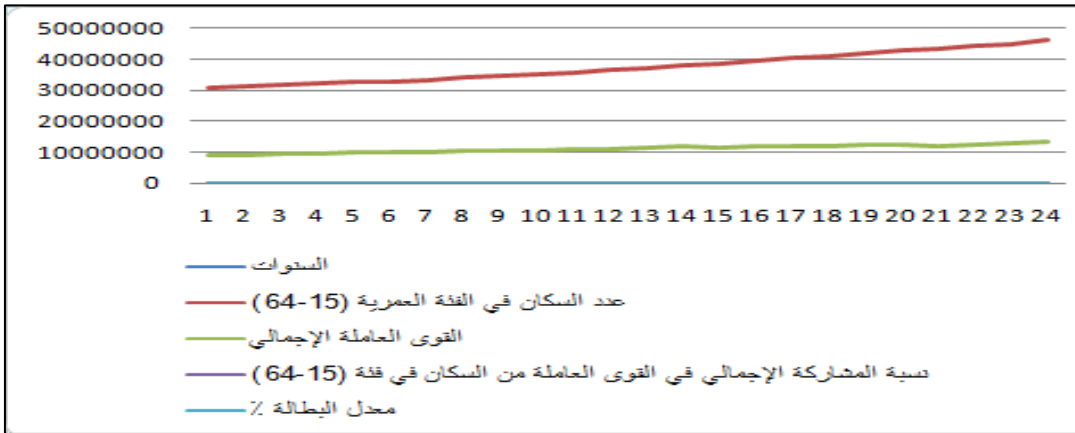
3. العوامل الاقتصادية المؤثرة في حجم التشغيل:

يُعد الاستثمار والإنتاجية وفعالية سياسات التوظيف من أهم العوامل المؤثرة على التوظيف. ويؤدي تركيز الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الحيوية إلى زيادة فرص العمل، مثل الصناعة والبناء والأشغال العامة. وتوجد علاقة مباشرة بين الاستثمار والتشغيل، إذ إن تكاليف التوظيف مرتفعة، كما أن خلق وظيفة واحدة مكلف. أما فيما يتعلق بالإنتاجية، فإن زيادتها وتحقيق أفضل عائد ممكن يسمحان باستغلال كامل الطاقة الإنتاجية، إذ يمكن زيادة عنصر العمالة عند الضرورة. وقد أثبتت معظم التجارب أن البلدان التي تحصل على أفضل عائد للإنتاجية لديها معدلات بطالة منخفضة، مثل اليابان على سبيل المثال. في المقابل، فإن البلدان التي تحصل على أدنى العائدات لديها معدلات تشغيل منخفضة. وبالتالي فإن الطلب والإنتاجية والتشغيل هي ثلاثة متغيرات مترابطة. وتتأكد العلاقة في بلادنا بين الإنتاجية والتشغيل من خلال حقيقة أن كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي مصحوبة بزيادة في عدد الوظائف الجديدة. (زايدي، 2019/2018).

4. تطور الشغل في الجزائر:

الشكل 01: تطور عدد السكان المشغلين، والقوى العاملة في الجزائر معدل البطالة خلال الفترة

2024-2000



المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم 02

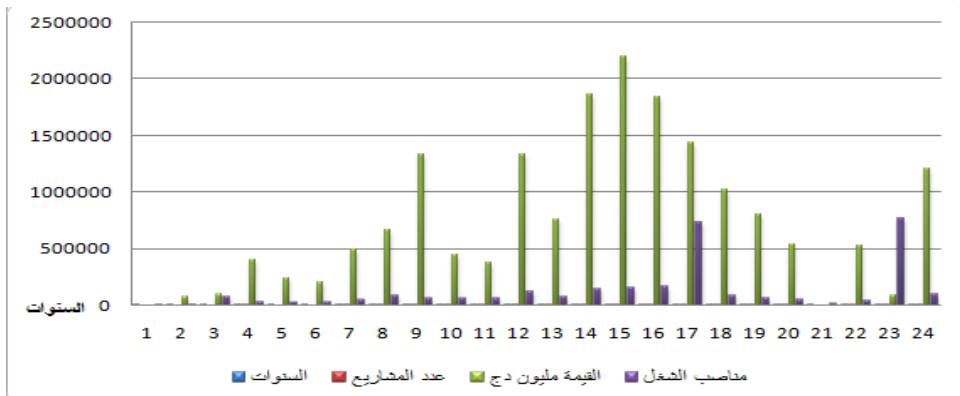
اعتماداً على الشكل رقم (01) (الملحق 01: الجدول 02) تطور عدد السكان المشغلين والقوى العاملة في الجزائر ومعدل البطالة خلال الفترة 2000-2022 حيث يظهر أن عدد السكان في الفئة العمرية (64-15) يتزايد خلال هذه الفترة حيث كان في سنة 2000 30.774621 مليون نسمة، ثم بلغ سنة 2010: 35.85 مليون نسمة أما سنة 2022 وصل إلى 44.90 مليون نسمة، كما أن إجمالي القوى العاملة تزايد خلال فترة الدراسة حيث كان سنة 2000: 8.92 نسمة، أما في سنة 2010 بلغ: 10.83 مليون نسمة ليصل سنة 2022 إلى 12.61 مليون نسمة وذلك لأن الدولة الجزائرية انتهجت عدة سياسات خلال هذه الفترة لتحسين وضعية الشغل وامتصاص أكبر قدر من اليد العاملة من خلال وضع تشريعات هيئات مهترت على تحسين وضعية



الشغل وتطور في الجزائر. كما يظهر الجدول نسبة المشاركة في القوى العاملة حيث بلغت سنة 2000: 46.37 % وأخذت في التناقص والتذبذب حيث بلغت سنة 2010: 44.29% أما سنة 2022 فقد قدرت 42.74%، كما أن معدل البطالة عرف معدلات عالية خلال بداية الفترة من 2000-2004، ففي سنة 2000 بلغ 29.8%، أما سنة 2004 فتناقص إلى 20.1 % ثم أخذ في التناقص ليبلغ سنة 2010: 10% ليبلغ ادني قيمة سنة 2013 ب 9.8% وهذا يرجع إلى السياسات والإجراءات التي انتهجتها الدولة في إطار برامج الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدت على سياسة الإنعاش الاقتصادي وكذا تفعيل مختلف الأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل لتوفير مناصب الشغل. ثم بعد ذلك عرف معدل البطالة استقرارا خلال بقية الفترة إلى 2020 في حدود 10% ويعود ذلك إلى تشجيع القطاعات الاقتصادية الموفرة للشغل وأبرزها قطاع التجارة والخدمات.

يلاحظ من خلال الجدول خلال الفترة 2020-2024 أن عدد السكان تزايد حيث انتقل من 43.45 مليون نسمة سنة 2020 إلى 46.75 مليون نسمة سنة 2024، ويعود ذلك لتحسن مستوى الرعاية الصحية بتطوير الخدمات الصحية ما أدى إلى انخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع وبالتالي زيادة عدد المواليد وبقائهم على قيد الحياة وكذا ارتفاع معدل الخصوبة، كما نلاحظ ارتفاع إجمالي القوى العاملة حيث كانت سنة 2020 تقدر 11.85 مليون نسمة ثم تواصلت في الارتفاع لتصل إلى 13.43 مليون نسمة سنة 2024 ويعود ذلك إلى الإصلاحات التي قامت بها الحكومة في سوق العمل لتحفيز التوظيف وزيادة مرونة سوق العمل، بعد التعافي من تأثيرات جائحة كوفيد-19 عاد النشاط الاقتصادي إلى مستوياته الطبيعية ما أدى إلى النمو في بعض القطاعات الاقتصادية كقطاع الطاقة المتجددة والصناعة التحويلية ما ساهم في استيعاب أعداد كبيرة من العمالة فزادت فرص العمل، كما انخفضت معدلات البطالة خلال هذه الفترة حيث كانت سنة 2020 تقدر بـ 14.04 % لتبلغ سنة 2023 11.81 % ويعود ذلك إلى تشجيع القطاعات الاقتصادية الموفرة للشغل وأبرزها قطاع التجارة والخدمات رغم أنها قطاعات غير منتجة ولا تخلق قيمة مضافة.

الشكل 02: تطور الاستثمارات المحلية الخاصة في الجزائر الفترة من 2000 إلى 2024.



المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم 03

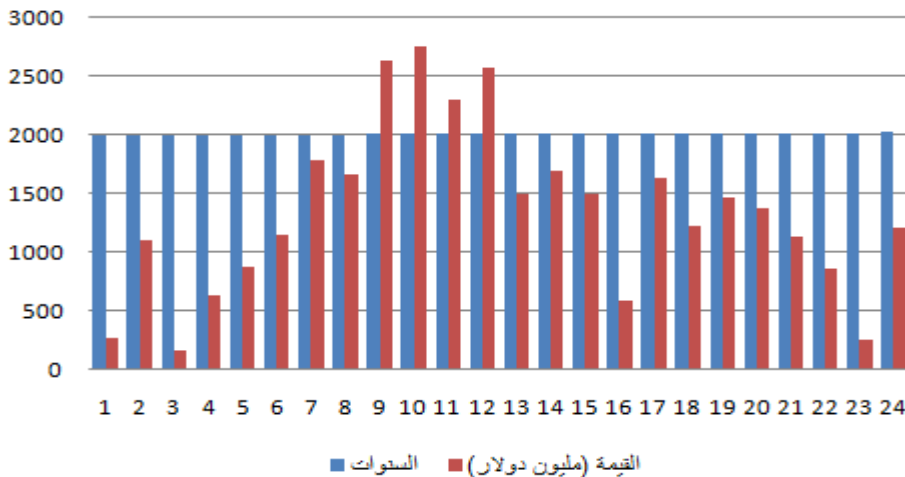


III. مساهمة الاستثمار الخاص في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2024:

1. تطور حجم الاستثمار المحلي الخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)

يوضح الشكل 02 (الملحق 02: الجدول رقم 03) تطور الاستثمارات المحلية الخاصة في الجزائر خلال الفترة 2000-2024، وحسب المعطيات الواردة في الجدول: لقد عرف الاستثمار المحلي تطوراً ونموً واسعاً خلال هذه الفترة، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط، مما أدى إلى تراكم فوائض مالية استغلتها الحكومة لتمويل العديد من المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات الإنتاجية بإتباع سياسة مالية توسعية بهدف تحسين مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بعد توجيه نفقات الحكومة الاستثمارية نحو تمويل الخطة الخماسية للتنمية في إطار سياسة التعمير الوطني، حيث تم تقسيم غلافها المالي لاستكمال المشاريع القائمة في طور الإنشاء وكذلك لاستكمال المشاريع الجديدة بالإضافة إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية بهدف تعزيز التنمية البشرية، وخلال هذه الفترة تم تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار من خلال إرساء العديد من التسهيلات والامتيازات التي تضمنتها القوانين المالية المتعلقة بالضرائب وأمولاك الدولة والجمارك. كما عرف الاستثمار المحلي الخاص تطوراً متزايداً ما بين سنتي 2021 و 2024 حيث انتقل من 1877 مشروع سنة 2021 إلى 4124 مشروعاً سنة 2024 بلغت قيمتها 1.694000 مليون دينار محققة 97000 منصب شغل يعود ذلك إلى تحسين المناخ الاستثماري من خلال الإصلاحات الحكومية من خلال قانوني الاستثمار لسنة 2022، والبنوك والنقود لعام 2023 وكذا الانضمام الرسمي إلى اتفاقية التجارة الحرة في القارة الإفريقية بالإضافة إلى قانون الأراضي الاقتصادية لعام 2023 وكذا إصلاحات البنوك العمومية أدت كلها إلى تحفيز الاستثمار الخاص المحلي لتعزيز التنويع الاقتصادي. (من سنة 2000 إلى 2021: لوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI / أما من سنة 2022-2024: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI).

الشكل 03: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2023)



المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم 04



يبين الشكل رقم (03) (الملحق 03: الجدول 04) قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الجزائر خلال الفترة (2000-2023) فكانت قيمته سنة 2000 تمثل 1.280 مليون دولار ليصل سنة 2005 إلى 1145.3 مليون دولار ويعود ذلك لإصدار الأمر رقم (03-01) سنة 2001 والذي أقر حرية الاستثمار مع السماح للدولة فقط بتقديم التحفيزات، ثم بدأ بالارتفاع حتى سنة 2009 ليصل 2753.8 مليون دولار باستثناء سنة 2007 انخفض حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية بسبب التعديلات القانونية الصادرة ما بين سنتي 2006-2008 إضافة إلى إبرام الدولة العديد من الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف وذلك لمنح الارتياح للمستثمر الأجنبي باعتبارها التزامات دولية تملك قوة القانون الدولي من حيث التطبيق، ففي سنة 2008 أبرمت الجزائر أربعة (04) اتفاقيات ثنائية بغرض تشجيع الاستثمار اثنان (2) منها موريتانيا، والباقي مع الكويت وذلك لتوفير المناخ الملائم للمستثمر الأجنبي، ثم انخفض سنة 2010 إلى 2300.2 مليون دولار وذلك بسبب انعكاسات الأزمة المالية العالمية، ثم ارتفع خلال سنتي 2011 و2012، وبعد ذلك انخفض خلال الفترة (2013-2015) بسبب فرض القاعدة المنظمة على الشركات الأجنبية سنة 2014 والتي نصت على منح الأولوية للطرف الجزائري مقارنة مع الشريك الأجنبي في جميع القطاعات الاقتصادية حيث منحت 51 % للمستثمر الجزائري في لا تتعدى حصة الشريك الأجنبي 46% ما أدى إلى تَنفِير المستثمر الأجنبي وتراجع الاستثمارات الأجنبية في جميع القطاعات الاقتصادية أما في سنة 2015 يرجع انخفاضها لانخفاض سعر البترول في الأسواق العالمية خلال السداسي الثاني لسنة 2014، ثم بدأ الاستثمار الأجنبي في الارتفاع خلال الفترة (2016-2019) ويرجع ذلك للتعديلات الجديدة والمتنوعة التي شهدتها قانون الاستثمار كالتخفيض من مبلغ الإتاوات الإيجابية السنوية إلى جانب تعهد الدولة التكفل جزئيا أو كلياً بنفقات تشغيل المشروع الاستثماري، وكذا تحويل مزايا للمتعاقد مع المستثمر والمكلفين بإنجاز الاستثمار دون أن ننسى الاستفادة من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناجمة عنه وعن التنازل وتصفية الاستثمارات.

من خلال الجدول نرى أنّ هناك تذبذباً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ما بين 2019-2023 حيث بلغت سنة 2019 نحو 1382 لتتخفّف سنة 2020 مسجلة قيمة 1140 مليون دولار لتنتقل سنة 2021 إلى 870 مليون دولار ويعود ذلك لمختلف التحديات الاقتصادية العالمية أبرزها جائحة كوفيد-19 التي أثّرت بشكل سلبي على الاقتصاد العالمي وما نتج عنها من تداعيات اقتصادية، وفي سنة 2022 واصل في الانخفاض ليصل إلى أدنى قيمة خلال هذه الفترة بـ 255 مليون دولار فحسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) سنة 2021 سجل الاستثمار الأجنبي تراجعاً في مستوى تدفقه نحو الجزائر فقد بلغت 1.13 مليار دولار فقط في 2020 بانخفاض قدره 19 ٪ مقارنة بعام 2019، كما أشار التقرير إلى أن قطاع الموارد الطبيعية هو القطاع الرئيسي الذي استفاد من الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2020 بالرغم من أن الجزائر رفعت القيود التي حددت الملكية الأجنبية بنسبة 49 ٪ باستثناء القطاعات الإستراتيجية بما في ذلك البنية التحتية والموارد الطبيعية، ووفقاً للأرقام الواردة في هذا التقرير فخلال 2010-2020 جذبت الجزائر 13.55



مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقابل 54.1 مليار دولار لمصر و 25.43 مليار دولار للمغرب و 9.58 مليار دولار لتونس وحسب ما جاء في التقرير فإن السودان خلال هذه الفترة جذبت 12.5 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من خضوعها للعقوبات الأمريكية. فحسب هذا التقرير فإن هناك عوامل تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية من بينها مناخ الأعمال، واللوائح الخاصة بنقل رأس المال إلى الخارج أو القاعدة الاستثمارية التي تقتضي بمشاركة الطرف الجزائري بنسبة لا تقل عن 51 ٪ من حصة الاستثمار الأجنبي.

وحسب بيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) سنة 2023 فقد اعتبرت الجزائر الأكثر ضعفا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2022، حيث احتلت المرتبة 16 من مجموع 19 دولة عربية، حيث قدرت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2022 ب 0.09 مليار دولار فقط، حيث تصدرت الإمارات القائمة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي (IDE) نحو 22.7 مليار دولار، تليها مصر ب 11.4 مليار دولار، ثم السعودية ب 7.9 مليار دولار، وبعد ذلك سلطنة عمان في المرتبة الرابعة بقيمة 3.7 مليار دولار سنة 2022، ثم تليها المغرب ب 2.1 مليار دولار، موريتانيا 1.2 مليار دولار، الأردن 1.1 مليار دولار، وبعدها الكويت 0.76 مليار دولار، أما تونس فقد استقطبت 0.71 مليار دولار، تليها الصومال 0.64 مليار دولار، ثم السودان 0.57 مليار دولار، وبعد ذلك لبنان 0.46 مليار دولار، ثم فلسطين ب 0.23 مليار دولار، وبعدها جيبوتي 0.19 مليار دولار، ثم الجزائر ب 0.09 مليار دولار، ثم قطر ب 0.01 مليار دولار، جزر القمر 0.044 مليار دولار، أما العراق فقد بلغت بها قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر 2.1 مليار دولار . فرغم المزايا والتسهيلات المعلنة في الجزائر من أجل تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر كقانون الاستثمار وإلغاء بعض القيود والضوابط الكابحة كالقاعدة الاستثمارية 49/51 إلى جانب تشييط الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين، إلا أن حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية ما يزال ضعيفاً ما يتوجب تعزيز النسيج الصناعي وكذا تعزيز حجم الصادرات بالإضافة إلى تقوية الشركات والاستثمارات. (www.dhaman.org)

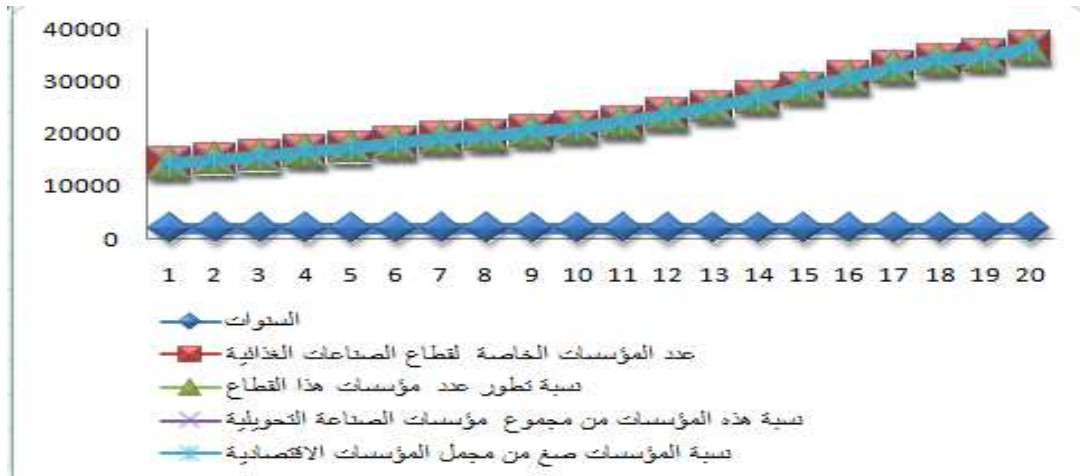
2. الصناعة الغذائية والتشغيل:

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث أنه أحد الفروع الأساسية لقطاع التصنيع الذي يساهم بشكل مباشر في زيادة الإنتاج المحلي والدخل القومي، كما يعتبر هذا القطاع حلقة وصل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وذلك لأهميته في إنتاج الغذاء بشكله الخام، حيث يعتبر أحد مدخلاته الأساسية. وتمثل الصناعات الغذائية مجموعة المؤسسات التي تعمل بشكل رئيسي في تحويل المواد الزراعية بالمعنى العام للاستهلاك الغذائي النهائي. وهي جزء مهم من منظومة الغذاء التي تشمل بدورها أنشطة مصنفة في الزراعة مثل توزيع الأغذية والنقل والتجارة والمقاهي والمطاعم وكذلك إنتاج وسائل خاصة مصنفة حسب قطاعات أخرى والجرارات والأسمدة والمعدات الصناعية وغيرها.



ووفقا لوزارة الصناعة وتشجيع الاستثمار فإن صناعة الأغذية الزراعية هي وسيلة فعالة لإحياء القطاع الصناعي من خلال تشغيل أكثر من 14 ألف عامل أو 40% من القوى العاملة في أكثر من 17100 منشأة وما بين 50 و55% من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي وما بين 40 و45% من القيمة المضافة. ولديها قدرة تصديرية تتجاوز ملياري دولار سنويا. (ساعو، 2018/2017). وتعمل أغلب المؤسسات التابعة لقطاع الصناعات الغذائية في مجال تصنيع المنتجات الزراعية وفي عمليات التعبئة والتغليف، وتمثل منتجات هذا القطاع 44% من الإنفاق الرسمي للأسر الخاصة ونحو 28% من الواردات، استناداً إلى خمسة منتجات تمثل 80% وهي الحبوب والحليب والسكر والزيت والأعلاف الحيوانية. (مهدي، 2019)

الشكل 04: تطور عدد المؤسسات الخاصة والناشطة في قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة (2002-2021)



المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم 05

يوضح الشكل (04) (الملحق 04: جدول 05) التزايد المستمر في عدد المنشآت الخاصة في قطاع الصناعات الغذائية حيث ارتفع عددها من 12354 منشأة عام 2012 إلى 31997 منشأة عام 2019 أي ما يقارب 6% سنويا وأعلى نسبة لعدد المنشآت عام 2016 كانت حوالي 7.63% كما تشكل المنشآت الصناعات الغذائية حوالي 30% من إجمالي منشآت التصنيع الصناعي و5% من إجمالي المنشآت الاقتصادية وذلك لاهتمام الدولة بقطاع الصناعات الغذائية حيث يتصدر هذا الفرع من حيث عدد الملفات المقبولة من قبل كافة الفروع الصناعية بإجمالي 54 منشأة تتلقى الدعم في إطار عملية التأهيل التي تتبناها الدولة. ولتحسين إنتاجية هذا القطاع وتنافسيته الصناعية وتسهيل اندماجه في التحولات الاقتصادية، أعطته الدولة الأولوية في إطار برنامج إعادة التأهيل في ظل الانفتاح الاقتصادي للجزائر الذي بدأ تنفيذه سنة 2000. والارتفاع المستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الصناعات الغذائية يعود بالأساس إلى الإصلاحات وبرامج التطوير التي شهدتها هذا القطاع، من خلال دعم القطاع الزراعي الذي يعتبر ركيزة الصناعات الغذائية، بالإضافة إلى الإجراءات والحوافز

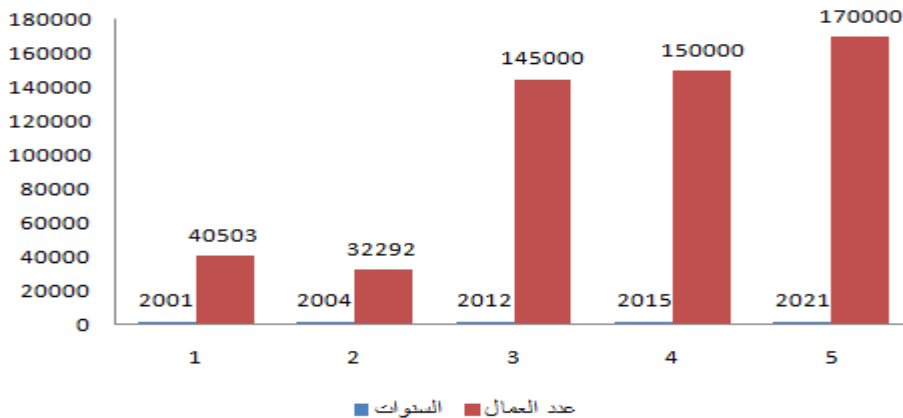


الممنوحة لهذا القطاع بعد إقرار قانون الخصخصة والتخفيضات والامتيازات الضريبية والجمركية التي تضمنتها قوانين الاستثمار والتي سمحت بإدماجه في مجال الاستثمار. كل هذه الحوافز أدت إلى استحواذ القطاع الخاص على النصيب الأكبر من هذا التعداد، فهذا التطور ليس مصادفة، فهل هذا نتيجة سياسة الدولة وتوجهاتها في الاعتماد على الصناعات الصغيرة والمتوسطة؟ (بن جدو، 2024/2023).

3. مساهمة الصناعات الغذائية في التشغيل:

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من أهم القطاعات الصناعية التي تساهم في التشغيل وتقليل البطالة، حيث قدرت مساهمته في التشغيل خلال السبعينات ما بين 17 % و 14% لترتفع في فترة الثمانينات إلى 15.5 % ثم تراجعت في فترة التسعينيات حيث انخفضت إلى 05 % نظرًا للظروف الأمنية والمشاكل التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري وتراجع الدولة في تمويل وكذا تمويل المؤسسات الغذائية بالإضافة إلى لجوئها لتطبيق برامج التعديل الهيكلي وخصوصية المؤسسات أدى إلى تراجع مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في التشغيل ليصل إلى 03 % سنة 2009، وتعد نسبة ضئيلة إذا ما قورنت نسبة هذا القطاع في الدول الأوروبية والتي تصل إلى 30 %، كما أن قطاع الصناعة الغذائية يوفر حوالي 40 % من المناصب في قطاع الصناعة ككل وهي نسبة معتبرة تعكس مدى أهمية هذا القطاع في سياسة التشغيل وتوفير مناصب العمل الدائمة، من جهة أخرى تشير أن أكبر مساهمة في قطاع الصناعة الغذائية هي من نصيب مؤسسات القطاع الخاص حيث يوفر هذا القطاع أكثر من 86.31 % من مناصب الشغل مقابل تراجع نسبة مؤسسات القطاع العام حيث انتقلت مساهمتها من 19169 منصب شغل سنة 2010 إلى 19486 منصب سنة 2011 ومن 19854 منصب عمل سنة 2012 نسبة تقدر بـ 13.69 % من إجمالي مناصب الشغل، وفي السنوات الأخيرة، ساهم قطاع الصناعات الغذائية في خلق 23% من العمالة في الجزائر. وتتعلم هذه الإحصائيات بالمنشآت الدائمة وكذلك المنشآت التي تم إنشاؤها حديثًا. (دردوري، 2011).

الشكل 05: تطور العمالة في فرع الصناعات الغذائية للفترة 2001-2024



المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم 06



نلاحظ من الشكل رقم (05) (الملحق 05: الجدول 06) ارتفاع عدد العاملين في قطاع الصناعات الغذائية، حيث انتقل من 40.503 عامل سنة 2001 إلى 145.000 عامل سنة 2012، ثم إلى 150.000 عامل سنة 2015، وهو ما يعادل 40% من اليد العاملة في القطاع الصناعي بأكمله، ليصل إلى 170.000 عامل في هذا الفرع سنة 2021. وحسب وكالة الأنباء الجزائرية فإن عدد المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات الغذائية يتجاوز 31 ألف مؤسسة. (مقتطف من موقع وكالة الأنباء الجزائرية على الرابط: <https://www.aps.dz>).

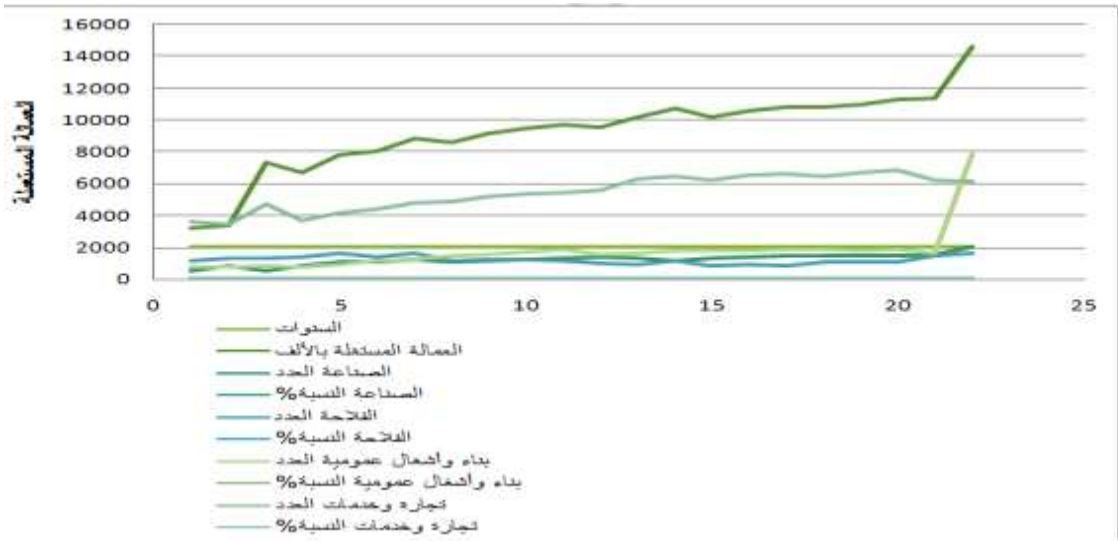
4. تطور القوى المشتغلة في الجزائر:

ويوضح الجدول رقم (07) تطور حجم العمالة حسب القطاعات خلال الفترة (2000-2019) حيث بلغ إجمالي العمالة عام 2000: 3,241,000 عامل حيث هيمن القطاع التجاري والخدمي على العدد الأكبر من العمالة بعدد 3,600,000 عامل ونسبة 54,50% يليه القطاع الزراعي بعدد 1,185,000 عامل ونسبة 36,56% ثم قطاع الصناعة بعدد 497,000 عامل ونسبة 15,33%. الجدول نلاحظ أن أهم القطاعات توفيراً للعمالة هو قطاع التجارة والخدمات حيث بلغ معدل التشغيل عام 2010: 55.23% ليصل إلى 61.8%، ويلاحظ أن معدلات التشغيل انخفضت في القطاعات الإنتاجية أي القطاع الزراعي والقطاع الصناعي حيث بلغ أعلى معدل في القطاع الأول 21.12% ثم بدأ بالتناقص حيث بلغ 11.67% عام 2011 ليصل إلى أدنى قيمة عام 2019 عند 9.6%، ويعود هذا الانخفاض إلى قلة الدعم المقدم لهذا القطاع ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث لم تتجاوز المخصصات للقطاع الزراعي 5% خلال الفترة 2000-2019. أما القطاع الثاني (الصناعة) فيلاحظ أن معدل التشغيل لم يتجاوز 15% من إجمالي القوى العاملة حتى عام 2019، علماً أن الحكومة أولت اهتماماً كبيراً في إطار الإستراتيجية والتخطيط الصناعي، بهدف أن تساهم الصناعة بنسبة 10% في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020. ويعتبر هذا الهدف صعب التحقيق لأنه يتطلب مضاعفة الإنتاج الصناعي من جهة، ومن جهة أخرى عدم توفر المناخ الذي يسمح بتحقيق ذلك، حيث يرتبط النمو الصناعي بمؤشر إنتاج الصناعة التحويلية وقدرتها على إنتاج منتجات عالية الجودة.

إن ضعف القطاع الصناعي في بلادنا يعود إلى هيمنة القطاع الخاص الأجنبي، وخاصة في قطاع المحروقات، والذي يعتمد من جهة على قوة عاملة مؤهلة وكفؤة، وكثافة رأس المال والتكنولوجيا المتقدمة، ومن جهة أخرى هناك عدة مشاكل في القطاع الصناعي مثل المشاكل المتعلقة بالإمدادات والمدخلات، ونقص التمويل، وارتفاع التكاليف، وكذلك مشاكل التسويق، والخبرة الفنية، ونقص التنظيم والتخطيط الصناعي، ومشاكل العقارات (مسعودي، 2019/2018). كما تجدر الإشارة إلى أن معدل التشغيل في قطاع البناء والأشغال العامة قد نما ليصل إلى 16.8% في عام 2019، بعد أن لم يتجاوز 15% في عام 2000. ويعود ذلك إلى دعم الحكومة لمشاريع البنية التحتية بما يتماشى مع برامج الإنعاش الاقتصادي، حيث خصصت حوالي 20 ترليون للمشاريع الكبرى خلال الفترة 2001-2019، بنسبة تجاوزت 40%.



الشكل 06: تطور حجم العمالة (التشغيل) حسب القطاعات خلال الفترة 2000-2021



المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم 07

يبين الشكل رقم (06) (الملحق 06: الجدول 07) تباين توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية الأربعة حيث يحصد قطاع الخدمات أكبر حصة من العمالة لسنة 2020 بنسبة 60 ٪، إلا أن عدد العاملين تناقص في هذا القطاع مقارنة بسنة 2019 وذلك لتأثره بجائحة كورونا بسبب القيود التي فرضت على التنقل والتجمعات، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 16 ٪. والملاحظ كذلك أن عدد العمالة في هذا القطاع تناقصت مقارنة بسنة 2019 حيث شهد هذا القطاع توقفاً شبه كامل خلال فترات الحجر الصحي، إلا أنه سنة 2022 عرف بعض الارتفاع حيث بلغت العمالة 18625 مقارنة ب 1636 سنة 2020، ثم يليه قطاع الصناعة بنسبة 14 ٪، ثم قطاع الفلاحة بنسبة تشغيل 9.5 ٪، وعموماً خلال السنوات الأخيرة تأثر توزيع العمالة في الجزائر بعوامل اقتصادية، سياسية وأخرى تكنولوجية، كتأثر بعض القطاعات بتقلبات أسعار النفط ما أدى إلى توجيه الاستثمارات إلى قطاعات أخرى، كما وكذا زيادة الطلب على مهارات جديدة وتفاوت مستوى التأهيل والتدريب بين العمال يؤدي إلى تركيزهم في قطاعات معينة.



5. إنتاجية الاستثمار الخاص في الجزائر:

الجدول رقم (08): تطور الإنتاجية الحدية للاستثمار الخاص حسب القطاعات خلال الفترة (2000-2021)

($\Delta VA/\Delta L$) entre t_1-t_0 (2021)

خدمات P.M.S	بناء وأشغال عمومية PM BTP	الفلاحة PM. A9	الصناعة P.M.I. hh	السنوات/القطاعات
-	-	-	-	2000
0,084	-1,372	0,518	0,035	2001
0,008	2,838	0,338	-0,030	2002
-0,012	0,423	-0,010	-0,026	2003
0,024	0,305	25,673	0,153	2004
0,083	0,195	-0,003	0,023	2005
0,054	1,911	0,261	0,104	2006
0,138	0,389	-0,150	-0,079	2007
0,079	3,094	0,230	0,165	2008
0,285	0,842	-20,614	0,613	2009
0,571	0,924	-0,728	0,206	2010
0,143	-0,209	-1,648	0,687	2011
0,061	2,082	-1,937	-1,293	2012
-17,67	1,160	6,485	-18,705	2013
0,105	1,377	-0,545	0,227	2014
0	0	0	0	2015
0,995	1,911	-7,057	0,784	2016
-0,279	-2,244	0,321	1,400	2017
0,137	-1,5967	-5,781	-0,714	2018
0,396	0,842	6,661	1,111	2019
0,135	0,380	-5,400	0,567	2020
1,214	1,156	1,218	0,163	2021

المصدر: حساب الإنتاجية الحدية انطلاقا من معطيات إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

- **P.M.S** : La productivité magrinale des services.
- **P.M.I :hh** : La productivité magrinale dans l'industrie hors hydrocarbures.
- **P.M.Ag** : La productivité magrinale dans l'agriculture.
- **P.M.BTP** : La productivité magrinale dans le secteur des bâtiments et travaux publics.

• مثال:

Pro Mar services 2001=(127847,1-114339)÷(3405000-3600000)=0,084.

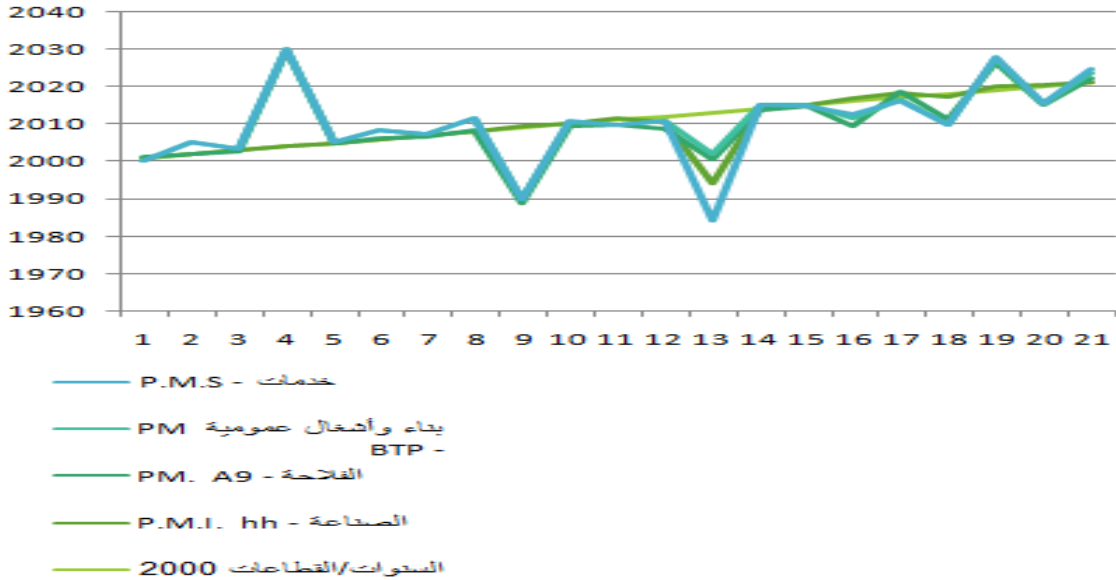
هي القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية المدروسة: Va



وتم الحصول على إحصائياتها انطلاقاً من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات L'ONES

الشكل 07: تطور الإنتاجية الحدية للاستثمار الخاص حسب القطاعات خلال الفترة (2000-2021)

($\Delta VA/\Delta L$) entre t_1-t_0



المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم 08

لمعرفة مدى مساهمة الاستثمار الخاص في التشغيل في الجزائر لابد من حساب الإنتاجية الحدية للاستثمار الخاص. وتعتبر الإنتاجية مؤشراً للنمو الاقتصادي أي تطور الثروة الوطنية وبالتالي تطور العوائد والأجور التي ترتبط بالكيفية التي استعملت فيها تطورات إنتاجية العمل وبذلك تصبح إنتاجية العمل وتطورها كمؤشر ملائم لتنافسية البلد (ديدوح شكرية، 2012-2013).

حسب الشكل رقم (07) (الجدول 08) الذي يبين تطور الإنتاجية الحدية للاستثمار الخاص حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2021) تظهر الإنتاجية فيه ضعيفة ومتذبذبة مرة سالبة ومرة أخرى موجبة في القطاعات الأربعة خلال فترة الدراسة ما يعني أنه مردود هذه القطاعات يبقى غير كاف ولا يمكن الاعتماد عليها لتكون قطاعات ذي ميزة تنافسية. ففي الواقع تطور معدلات الإنتاجية الحدية لهذه الفروع ليس لديها أي ترابط اقتصادي لا يمكن الاعتماد عليها اقتصادياً، فهي سالبة مرة ومرة أخرى موجبة ومعدلات نوعاً ما جيدة ومرات أخرى سالبة وغير مفسرة. وحسب الشكل رقم (07) (الجدول 08) نلاحظ أن الإنتاجية الحدية للاستثمار الخاص خلال الفترة (2000-2021) تتراوح ما بين (-20 و 25) في القطاعات الأربعة (صناعة، فلاحة، بناء وأشغال عمومية وخدمات) أي أنها أخذت قيم سالبة وقيم صفرية وأخرى موجبة خلال فترة الدراسة ما يعني: إذا كان هذا الرقم إيجابياً، فهذا يعني أن كل وحدة إضافية من الاستثمار تؤدي إلى زيادة في الناتج، وهذا يعني أن الاقتصاد يستفيد فعلياً من الاستثمار الخاص إذا كانت بيئة الأعمال المناسبة متاحة. إذا كانت الإنتاجية الحدية للاستثمار



تساوي صفرًا، فهذا يعني أن أي استثمار إضافي لا يساهم في زيادة الإنتاج. ويرجع ذلك إلى ضعف البنية الاقتصادية الناجمة عن القيود المفروضة على المواد شبه الأساسية أو تشبع السوق. وهذا يعني أن الطلب على المنتجات لا يتغير مع زيادة الإنتاج. إذا كانت الإنتاجية الحدية سلبية، فإن ذلك يشير إلى أن الاستثمار الإضافي يؤدي إلى انخفاض الناتج ويعكس أيضًا سوء تخصيص الموارد والمشاكل البنيوية في الاقتصاد. لتفسير قيم الإنتاجية الحدية للاستثمار الخاص في الجزائر قمنا بتقسيم فترة الدراسة إلى قسمين: من سنة 2000 إلى سنة 2010: في قطاع الصناعة تراوحت قيمتها خلال هذه الفترة ما بين $[-0.079$ و $0.687]$ حيث كانت PM سالبة في سنة 2002 بقيمة (-0.030) ثم سنة 2003 بلغت $(-0,026)$ وكذا سنة 2007 كانت $(0,079)$ ، فهذا يعود إلى ضعف التنوع الاقتصادي واعتماد الاقتصاد في بلادنا بشكل كبير على عائد المحروقات (النفط والغاز دون تطوير الصناعات التحويلية، أما خلال الفترة $[2011-2021]$ تراوحت بين $[-0,705$ و $1,400]$ حيث بلغت أحسن قيمة لها في هذه الفترة بـ 1.400 ما يعكس اهتمام الدولة بالقطاع خلال هذه الفترة في الإصلاحات الاقتصادية. في بقية القطاعات، اتخذت الإنتاجية الحدية قيمًا سالبة وموجبة وصفرية، إلا أننا نلاحظ أن القطاع الزراعي يحمل قيمًا سالبة أكثر من القطاعات الأخرى، مما يدل على ضعف هذا القطاع الذي لا يزال يعاني من مشاكل هيكلية كسوء إدارة الموارد، بالإضافة إلى المشاكل التقنية والاعتماد على الواردات لتغطية الطلب المحلي. أما قطاع البناء والأشغال العامة والخدمات، فقد كانت معظم القيم موجبة خلال فترة الدراسة بسبب زيادة الإنفاق العام لتمويل مشاريع البنية التحتية. أما قطاع الخدمات، فيقدم إنتاجية موجبة بسبب توجه معظم الاستثمارات الخاصة نحو النقل (السياحة، التجارة) نظرًا لاهتمام الدولة بهذا القطاع، وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات بدون قيمة مضافة. وأخيرًا، فإن القيم الموجبة والصفرية والسالبة للإنتاجية الحدية للاستثمار الخاص في القطاعات الأربعة تعني وجود اختلاف وتباين في كفاءة الاستثمار بين القطاعات في الجزائر، أي وجود ضعف في بعض القطاعات مع وجود فرص غير مستغلة داخلها. ولزيادة الكفاءة الإنتاجية لهذه القطاعات، لا بد من تنويع الاقتصاد من خلال تحسين مناخ الاستثمار، وتقليص البيروقراطية، وتعزيز البنية التحتية، والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في مختلف القطاعات، وتوفير بيئة استثمارية مستقرة تشجع الاستثمار المحلي والأجنبي. ويعود التباين في تأثير الاستثمار الخاص على التشغيل بين القطاعات إلى عدة عوامل مؤثرة في بلادنا نذكر منها:

- المناخ الاستثماري: حيث إذا كان هناك استقرار قانوني وتشريعي يضمن شفافية التعاملات في بيئة الأعمال سيضمن الاستثمار الخاص أكثر الفرص على النمو وخلق وظائف جديدة سيضمن الاستثمار الخاص أكثر الفرص على النمو وخلق وظائف جديدة ودائمة، كما أن للسياسات الحكومية التي تعمل على تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات بنكية لدعم مختلف المؤسسات وخاصة الناشئة يعمل على تشجيع الاستثمار الخاص سواء أكان محليًا أو أجنبيًا ما يعمل على استحداث مناصب شغل، لكن إذا ما تفحصنا بيئة الأعمال الجزائرية فإن العوائق الإدارية والبيروقراطية من تعمل على الحد من الانسيابية في الاستثمار الخاص، كما أن لبعض التشريعات الخاصة بالعمال تأثير على مرونة سوق العمل ما يُصعب على الشركات الخاصة التشغيل، ويعتبر مشكل التمويل



وصعوبة الحصول على القروض أهم عائق أمام توسع المشاريع في بلادنا بسبب هيمنة النظام المصرفي التقليدي وعدم مرونة التمويل وكذا عزوف المواطنين عن التمويل التقليدي لتعامله بالربا كل ذلك كان له تأثير سلبي على قدرة المؤسسات الخاصة على التوسع والتوظيف، ومن جهة أخرى فإن تركيز الاستثمار الخاص في بلادنا في قطاعات معينة كالتيجارة، والبناء والأشغال العمومية وكذا الصناعات الغذائية كان له مساهمة جيدة وفعالة في التشغيل في حين لا تزال الاستثمارات الخاصة ذات القيمة المضافة العالية كالصناعات التحويلية والتكنولوجيا محدودة ما قلل من فرص التشغيل الدائمة كما أن بعض القطاعات التي تعتمد على الأتمتة والتكنولوجيا الحديثة يقلل من الحاجة لليد العاملة ويكون ذلك في الصناعات الثقيلة والبيتروكيماوية، فهذا التباين بين القطاعات في الجزائر كالقطاع الفلاحي رغم تميزه بإمكانات كبيرة إلى أن ضعف هذا القطاع في الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة قلل من قدرته على استيعاب عدد كبير من اليد العاملة، كما أن قطاع الخدمات في بلادنا يعرف نشاطا وتوسعا كبيرا خاصة في مجال التجارة والنقل والمواصلات التي توفر فرص عمل كثيرة، إلا أن العديد منها غير مستقر وتابع للقطاع غير الرسمي، بالإضافة إلى قطاع الطاقة الذي يعتبر من أهم أبرز القطاعات في بلادنا إلا أن التشغيل فيه ما يزال محدودا، وذلك باعتباره قطاعا يعتمد على كثافة رأس المال والتكنولوجيا وليس كثافة اليد العاملة ما أدى إلى اندماجه في النسيج الاقتصادي المحلي.

- عدم التوازن في الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية في بلادنا أدى إلى تفاوت كبير في فرص العمل بين المناطق الحضرية والريفية ما أدى إلى تركيز معظم الاستثمارات في المدن الكبرى وفي الشمال على حساب الجنوب، وكذا فإن ارتفاع معدل البطالة بين الشباب وحاملي الشهادات ويرجع ذلك لعدم تطابق التكوين الجامعي مع متطلبات السوق، كما أن هيمنة القطاع العام، والتبعية للريع النفطي وكذا عدم تطور القطاع الصناعي بشكل كاف يؤدي إلى اعتماد الاقتصاد الوطني على الاستيراد وكذا التقليل من فرص خلق وظائف في مجال الإنتاج والتصنيع فكل هذه العوامل الاقتصادية أثرت على الاستثمار والتشغيل معًا.

خاتمة

تطرقنا في هذه الدراسة للبحث عن مدى مساهمة الاستثمار الخاص في التشغيل وفي استحداث مناصب بالاعتماد على الاستثمار الخاص كآلية من آليات تنظيم سوق العمل في بلادنا وهي حتمية من أجل معالجة الاختلالات الموجودة في سوق العمل، فحسب الإحصائيات ساهم القطاع الخاص في استحداث 2 مليون منصب شغل، وأصبح يساهم في أكثر من 60 % من القوة العاملة المتنقلة، حيث تهدف الدولة من خلال استحداث مشاريعها نحو القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة وكذا البناء والأشغال العمومية وهي المجالات التي تستجيب لطلب الاقتصاد الوطني وسوق الشغل في الجزائر. لكن بالرجوع لحساب الإنتاجية الحدية للاستثمار الخاص حسب القطاعات: الزراعة، الصناعة، بناء وأشغال عمومية، وكذا الخدمات تبقى الإنتاجية الحدية في هذه القطاعات ضعيفة رغم استقطابها لليد العاملة.



اختبار صحة الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** يساهم الاستثمار الخاص محلي كان أو أجنبي في خلق مناصب الشغل في الجزائر صحيحة خاصة في السنوات الأخيرة.
- بعد اهتمام الحكومة بالقطاع الخاص وتشجيعه ليقوم بدور زبدي في الاقتصاد بصفة عامة وفي التشغيل من خلال استحداث مناصب شغل بصفة خاصة.
- **الفرضية الثانية:** تعتبر سياسات التشغيل المطبقة في الجزائر غير فعالة في مواجهة مشكلة البطالة لعدم تركيزها على الاستثمار الخاص صحيحة، وذلك من خلال النتائج المتوصل إليها وتقييمنا لآليات ومختلف سياسات التشغيل المعتمدة في بلادنا.
- وكتيجة لما سبق، يلعب الاستثمار الخاص دورًا هامًا في التوظيف، لا سيما في قطاعي الخدمات والتجارة، وكذلك في القطاعات غير ذات القيمة المضافة. ولا يقتصر هدف تعزيز وتشجيع الاستثمار الخاص على خلق فرص عمل فحسب، بل يشمل أيضًا خلق فرص عمل مؤلدة للثروة. وهذا ما يُفسر السياسات المتبعة في بلادنا لهذا النوع من الاستثمار في التوظيف، والتي تُعتبر سياسات لإدارة البطالة أكثر منها سياسات توظيف حقيقية. وكذلك، يُعد قطاع الخدمات والبناء والأشغال العامة من أهم القطاعات جذبًا للعمالة في الجزائر، إلا أن إنتاجيته منخفضة. ومن أهم التوصيات التي يمكن وضعها:
- تشجيع تأثير الاستثمار الخاص على التشغيل في الجزائر لابد:
- تحسين بيئة الأعمال من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية والعمل على تقليص البيروقراطية لضمان انسيابية ومرونة الاستثمارات .
- العمل على توفير حوافز ضريبية للمؤسسات التي توفر وتخلق فرص عمل محلية.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام وكذا الخاص وذلك لدعم خلق وظائف دائمة.
- وأخيرًا تشجيع الاستثمار في القطاعات المنتجة والتي تخلق قيمة مضافة كالصناعة التحويلية بدلا من التركيز على القطاعات غير المنتجة كالنجارة والاعتماد على الاستيراد، وكذا الدعم الحكومي لبعض القطاعات كالزراعة والصناعة باعتبارها قطاعات حساسة تعزز التوظيف والتشغيل.

قائمة المراجع:

- جمال الدين برقو وآخرون، إدارة الاستثمار، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان-الأردن، 2016، ص15
- شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2016، ص18.
- دعابو الطيب، سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وأثرها على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية للفترة (1990-2021)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19/ العدد 31، 2023.
- ماجد أحمد عطاء الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص23.
- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص36.



- بن جدو زهير، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 قالم، الجزائر، 2024/2023، ص.205.
- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص.36.
- د قطاف عبد القادر، تحليل العلاقة الاقتصادية بين الناتج المحلي الإجمالي وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1986-2020)، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، مجلد 05، العدد 02، 2022، ص.280.
- د عبد الحق طير، د عقبة ربحي، أ.خالد مدخل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة تحليلية لحجمه، توزيعه القطاعي والجغرافي (1995-2018)، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد (02)، العدد 01، 2020.
- رابح بوعراب، برج راسوطة ريمة، أثر الاستثمار الأجنبي على الاستثمار المحلي - دراسة قياسية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23-العدد 02، 2020، جامعة الجزائر، ص 1690-1689
- عديسة شهرة و آخرون، دور القطاع الخاص في استحداث مناصب الشغل في الجزائر- دراسة قياسية للفترة (1995-2018) باستخدام نموذج ARDL، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 02 (2020).
- إلهام نايت سعيدي، آليات تفعيل ونجاح سياسة التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 13 و 14 أبريل 2011، ص.314.
- أ د رشيد زرواتي، مهدي عوارم، القطاع الخاص وسياسة التشغيل في الجزائر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 22، مارس 2017، ص 106-107.
- عدالة بن مهدي، صلاح زباني، التشغيل وإشكالية البطالة في الجزائر (2010-2020) -دراسة تحليلية، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06/العدد 01، جوان 2022، ص.170-169.
- سعدية زايددي، سياسات التشغيل في الجزائر، دراسة سوسيولوجية للأمن الوظيفي، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، 2018/2019، ص.12.
- ساعو باية، الصناعات التحويلية في الجزائر وآفاق ترقيتها، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر3-الجزائر، 2017/2018، ص.182
- مهدي حسنية، بن زيدان حاج، دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، جوان 2019، ص.124.
- بن عمارة أحلام، تقييم وظيفة التسويق الدولي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2020/2019، ص.173.
- لحسن دردوري ونبيل بن عامر: تشخيص لقوى العمل في الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.
- مسعودي زكرياء، تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل-دراسة تحليلية-أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، 2018/2019، ص.144.



• ديدوح شكرية، آفاق تنظيم سوق العمل للاقتصاديات في حالة تحول -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2012/2013-تلمسان، الجزائر، ص 139

• Direction générale de la ville stratégique et des études d'information, (bulletin d'information statique de la PME n° 37- 39- 0 40) ministère de l'industrie, L'Algérie

• موقع الديوان الوطني للإحصائيات <https://www.ons.dz>

• البنك الدولي : مؤشرات التنمية العالمية [/https://data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org)

• الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار [/https://aapi.dz/ar/accueil-ar](https://aapi.dz/ar/accueil-ar)

• الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار [/ https://www.industrie.gov.dz/andi](https://www.industrie.gov.dz/andi)

الملاحق:

الملحق 01: الجدول رقم (02) تطور السكان المشغلين، والقوى العاملة في الجزائر معدل البطالة خلال الفترة 2000-2024.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد السكان في الفئة العمرية (15-64)	30774621	31200985	31624696	32055883	32510186	32956690	33435080
القوى العاملة الإجمالي	8926622	9145785	9355943	9556009	9747177	9916026	10077549
نسبة المشاركة الإجمالي في القوى العاملة من السكان في فئة (15-64)	46,37	46,11	45,86	45,62	45,36	45,12	44,85
معدل البطالة %	29,8	27,3	25,9	23,7	20,1	15,3	12,3
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد السكان في الفئة العمرية (15-64)	33983827	34569592	35196037	35856344	36543541	37260563	38000626
القوى العاملة الإجمالي	10244513	10402784	10551825	10832192	11067848	11293832	11793700
نسبة المشاركة الإجمالي في القوى العاملة من السكان في فئة (15-64)	44,58	44,31	44,029	44,129	44,51	44,73	46,094
معدل البطالة %	13,8	11,3	10,2	10	10	11	9,8
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد السكان في الفئة العمرية (15-64)	38760168	39543154	40339329	41136546	41927007	42705369	43451666
القوى العاملة الإجمالي	11279335	11709818	11918421	12067162	12221429	12396383	11857820
نسبة المشاركة الإجمالي في القوى العاملة من السكان في فئة (15-64)	43,57	44,71	44,99	45,056	45,125	45,23	74,42
معدل البطالة %	10,6	11,2	10,5	12	12,1	12,3	14,04
السنوات	2021	2022	2023	2024			
عدد السكان في الفئة العمرية (15-64)	44177000	44900000	46344000	46755000			
القوى العاملة الإجمالي	12260834	13000002	13440076	13430000			
نسبة المشاركة الإجمالي في القوى العاملة من السكان في فئة (15-64)	40,43	60,45	40,69	-			
معدل البطالة %	13,61	12,43	11,81	-			

المصدر: البنك الدولي : مؤشرات التنمية العالمية

الملحق 02: الجدول رقم (3): تطور الاستثمارات المحلية الخاصة في الجزائر الفترة من 2000 إلى 2024.

السنوات	عدد المشاريع	القيمة مليون دج	مناصب الشغل
2000	100	/	2550
2001	403	78105	8747
2002	495	98566	79586
2003	1628	396209	34618
2004	876	241768	24892
2005	836	198839	32019



47265	486035	2102	2006
86733	664782	4257	2007
59594	1327946	6538	2008
63488	439577	6932	2009
59134	379834	5564	2010
124004	1331711	6588	2011
76443	754025	6077	2012
143446	1861048	7991	2013
150959	2192530	9904	2014
164414	1839045	1315	2015
731702	1432391	3568	2016
83736	1019826	2845	2017
69565	802940	2016	2018
49310	533195	1791	2019
19192	196349.156	865	2020
46711	526027	1877	2021
763000	88214	2923	2022
94000	1206000	4043	2023
97000	1694000	4124	2024

المصدر: من سنة 2000 إلى 2021: لوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI / أما من سنة 2022-2024: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

AAPI

الملحق 03: الجدول رقم (04) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

السنوات	القيمة (م.دولار)	السنوات	القيمة (م.دولار)
2000	280,1	2012	1499,4
2001	1113,1	2013	1696,4
2002	165,0	2014	1506,7
2003	638	2015	584,6
2004	882	2016	1636,3
2005	1145,3	2017	1232,3
2006	1795,4	2018	1466,1
2007	1661,3	2019	1382
2008	2631,7	2020	1140
2009	2753,8	2021	870
2010	2301,2	2022	255
2011	2580,6	2023	1216

المصدر: جداول الاستثمار الأجنبي المباشر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الكويت، 2018، ص 60 على الموقع الإلكتروني:

. www.dhaman.org

الملحق 04: الجدول (05) تطور عدد المؤسسات الخاصة والناشطة في قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة (2002-2021)

السنوات	عدد المؤسسات الخاصة لقطاع الصناعات الغذائية	نسبة تطور عدد مؤسسات هذا القطاع	نسبة هذه المؤسسات من مجموع مؤسسات الصناعة التحويلية	نسبة المؤسسات صغ من مجمل المؤسسات الاقتصادية
2002	12354	6,12	29,81	6,25
2003	13058	5,70	30,01	6,28
2004	13673	4,71	29,90	6,06
2005	14474	5,86	30,04	5,89
2006	15270	5,50	30,13	5,66
2007	16109	5,49	30,07	5,48
2008	17045	5,81	30,13	5,30



5,11	30,06	3,72	17614	2009
4,98	30,04	4,04	18394	2010
4,89	30,01	4,23	19172	2011
4,81	29,92	5,35	20198	2012
4,71	29,61	7,06	21624	2013
4,64	29,54	6,71	23075	2014
4,60	29,56	7,24	24746	2015
4,62	29,73	7,63	26635	2016
4,70	30,14	7,44	28616	2017
4,75	30,63	6,90	30590	2018
4,77	30,88	4,60	31997	2019
2,67	3,07	2,70	32884	2020
2,68	4,30	4,46	34418	2021

المصدر 01: إبتسام زروق، تقييم تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،

2023/2022، ص 100.

المصدر 02: Direction générale de la ville stratégique et des études d'information, (bulletin d'information statique de la PME n° 37- 39- 0 40) ministère de l'industrie, L'Algérie.

الملحق 05: الجدول (06) تطور العمالة في فرع الصناعات الغذائية للفترة 2001-2021

السنوات	2001	2004	2012	2015	2021
عدد العمال	40503	32292	145000	150000	170000

المصدر: بن حدو زهير، دور الصناعات الصغرى والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2024/2023، ص 205

الملحق 06: الجدول رقم (07) تطور حجم العمالة (التشغيل) حسب القطاعات خلال الفترة 2000-2021.

السنوات	القطاعات							
	العمالة المستغلة		الصناعة		الفلاحة		بناء وأشغال عمومية	
	بالآلاف	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد
2000	3241	497	15,33	1185	36,56	781	24,09	3600
2001	3365	861	13,82	1312	21,06	803	23,85	3405
2002	7356	500	6,79	1328	19,96	860	11,69	4668
2003	6683	804	12,03	1412	21,12	799	11,95	3668
2004	7797	1060	13,59	1617	20,74	967	12,40	4153
2005	8043	1059	13,16	1380	17,16	1212	15,07	4392
2006	8866	1263	14,25	1609	18,14	1257	14,17	4737
2007	8591	1027	11,95	1170	13,61	1523	17,12	4871
2008	9146	1141	12,48	1252	13,69	1575	17,22	5178
2009	9468	1194	12,61	1242	13,11	1714	18,14	5318
2010	9736	1337	13,73	1136	11,67	1886	19,37	5377
2011	9599	1367	14,24	1034	10,77	1595	16,62	5603
2012	10170	1335	13,13	912	8,97	1663	16,35	6260
2013	10788	1107	10,36	1141	10,58	1791	16,60	6449
2014	10239	1290	12,60	899	8,78	1826	17,83	6224
2015	10594	1377	13,00	917	8,66	1776	16,76	6524
2016	10845	1465	13,51	865	7,98	1895	17,47	6620
2017	10858	1493	13,75	1102	10,15	1847	17,01	6417
2018	11011	1434	13,02	1067	9,69	1774	16,11	6726
2019	11282	1451	13,05	1083	9,6	1890	16,8	6858
2020	11420	1588	14	1500	9,5	1636	16	6196
2021	14634	2041	16,1	1631	3,24	7862	10,41	6118

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS